العددِ1 21A حزيران 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A1 Jun2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

قراءة معاصرة للفكر اليوناني في ضوء تحديات العنف والتطرف

A contemporary reading of Greek thought in light of the challenges of violence and extremism

م.د ليلى يونس صالح
Layla Younis Saleh
جامعة الموصل /مركز بناء السلام والتعايش السلمي
University of Mosul / Center for Peacebuilding and Peaceful Coexistence
laylayonis348@gmail.com

الملخص:
يهدف هذا البحث الى بيان الفكر اليوناني بوصفه أبرز المنعطفات الفكرية في تاريخ الإنسانية، إذ أسهم في الانتقال من التفسيرات الأسطورية إلى التفكير العقلي والمنهجي، واهتم ببناء تصورات فلسفية حول الإنسان والأخلاق والسياسة والعدالة. وفي ظل تصاعد مظاهر العنف والتطرف والتعصب في العصر الحديث، تبرز أهمية العودة إلى هذا التراث الفكري للاستفادة من قيمه الإنسانية في تعزيز ثقافة السلام والحوار.

ينطلق هذا البحث من فرضية أن العنف والتطرف لا يمثلان مجرد أنماط سلوكية فردية، بل يرتبطان بأزمات فكرية واجتماعية وثقافية أعمق، وهو ما دفع الفلسفة اليونانية إلى البحث عن معالجات تقوم على العقل والاعتدال والتربية الأخلاقية. وقد تجلّت هذه المعالجات في أفكار عدد من كبار الفلاسفة اليونانيين.

ركز سقراط على الحوار العقلي بوصفه طريقاً للوصول إلى الحقيقة، وعدّ الجهل سبباً رئيساً للشر والعنف، داعياً إلى التفكير النقدي واحترام الاختلاف. أما أفلاطون فقد قدّم تصوراً للمجتمع العادل من خلال فكرة المدينة الفاضلة القائمة على العدالة والتربية الأخلاقية. في حين أكد أرسطو مفهوم الاعتدال والوسطية باعتبارهما أساساً للفضيلة والاستقرار الاجتماعي.

ويخلص البحث إلى أن الفكر اليوناني ما يزال يمتلك قيمة معرفية وأخلاقية يمكن توظيفها في مواجهة مظاهر التطرف والعنف، من خلال ترسيخ قيم الحوار والعقلانية والعدالة وبناء الإنسان القادر على التعايش الإيجابي داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة، بناء السلام، اليونانية

Abstract:
Greek thought represents one of the most significant intellectual turning points in human history, contributing to the transition from mythological explanations to rational and systematic thinking. It developed philosophical perspectives on human beings, ethics, politics, and justice. In light of the increasing manifestations of violence, extremism, and intellectual intolerance in the modern era, revisiting this intellectual heritage has become important in order to benefit from its humanistic values in promoting a culture of peace and dialogue.

This study is based on the assumption that violence and extremism are not merely individual behavioral patterns but are linked to deeper intellectual, social, and cultural crises. Greek philosophy sought to address these issues through reason, moderation, and moral education, and these approaches became evident in the ideas of major Greek philosophers.

Socrates emphasized rational dialogue as the path to truth and considered ignorance the primary cause of evil and violence, advocating critical thinking and respect for differences. Plato presented his vision of a just society through the concept of the ideal state founded on justice and moral education. Aristotle, in turn, emphasized moderation and the doctrine of the mean as essential foundations for virtue and social stability.

The study concludes that Greek thought continues to possess intellectual and ethical value that can be employed in confronting extremism and violence through strengthening the values of dialogue, rationality, justice, and building individuals capable of positive coexistence within society.

Keywords: Philosophy, Peacebuilding, Greek

المقدمة

تمثل الفلسفة الأخلاقية واحدة من أبرز فروع الفلسفة التي اهتمت بدراسة القيم والمبادئ المنظمة لسلوك الإنسان، إذ تنطلق من البحث في معايير الخير والشر، وتحديد الأسس التي يقوم عليها الحكم على الأفعال الإنسانية من حيث الصواب والخطأ. وقد شكّلت الأخلاق عبر مختلف المراحل التاريخية إطاراً فكرياً مهماً أسهم في بناء المجتمعات وتنظيم العلاقات بين الأفراد، من خلال ترسيخ مفاهيم العدالة والتعاون والاحترام المتبادل.

ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، وما رافقها من تحديات فكرية واجتماعية وثقافية، برزت الحاجة إلى إعادة الاهتمام بالقيم الأخلاقية بوصفها أحد المداخل الأساسية لمعالجة الظواهر السلبية التي تهدد استقرار المجتمعات، وفي مقدمتها ظاهرة التطرف. فالتطرف لا يقتصر على كونه موقفاً فكرياً أو أيديولوجياً، بل يمتد تأثيره إلى السلوك الاجتماعي وما يترتب عليه من مظاهر العنف والتعصب ورفض الآخر.

وفي هذا السياق يبرز مفهوم التسامح باعتباره قيمة إنسانية وأخلاقية تقوم على احترام الاختلاف وقبول التنوع والانفتاح على الحوار، الأمر الذي يجعله من الركائز الأساسية لبناء مجتمعات أكثر استقراراً وتماسكاً. كما أن تعزيز ثقافة التسامح يسهم في ترسيخ مبادئ الاعتدال والتعايش، ويحد من النزعات الإقصائية التي تؤدي إلى الانقسام والصراع.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في تناول دور الفلسفة الأخلاقية في تعزيز قيم التسامح ومواجهة التطرف، من خلال دراسة العلاقة بين القيم الأخلاقية والسلوك الإنساني، وبيان أثر نشر ثقافة الاعتدال والحوار في تحقيق التوازن الاجتماعي وتعزيز الاستقرار داخل المجتمعات المعاصرة.

اولاً: مفهوم الفلسفة الأخلاقية وأهميتها

تُعرف الفلسفة الأخلاقية بأنها العلم الذي يبحث في المبادئ التي تحدد ما ينبغي على الإنسان فعله، حيث تهدف إلى وضع معايير تساعد على توجيه السلوك نحو تحقيق الخير(أرسطو، د.ت، صفحة 33). وقد اهتم الفلاسفة منذ العصور القديمة بدراسة الأخلاق بوصفها أساساً لبناء المجتمع، لأن استقرار العلاقات الإنسانية يعتمد على وجود قيم مشتركة تحكم تعامل الأفراد مع بعضهم البعض.

ولا تقتصر الفلسفة الأخلاقية على تقديم تصورات نظرية حول الخير والشر، بل تتجاوز ذلك إلى دراسة كيفية تحويل المبادئ الأخلاقية إلى سلوك عملي داخل الحياة اليومية. فالأخلاق ليست مجموعة من القواعد الجامدة، وإنما هي منظومة فكرية تسهم في تنظيم علاقة الإنسان بذاته وبالآخرين وبالمجتمع الذي يعيش فيه. ومن هنا ظهرت أهمية التفكير الأخلاقي بوصفه وسيلة تساعد الإنسان على اتخاذ القرارات الصحيحة في المواقف المعقدة، خصوصاً في المجتمعات التي تتعدد فيها المصالح وتتنوع فيها الرؤى الثقافية والاجتماعية. كما أن الفلسفة الأخلاقية أسهمت في بناء

التصورات المتعلقة بالعدالة والواجب والحرية والفضيلة، وهي مفاهيم أصبحت أساساً في الفكر الإنساني الحديث والمعاصر(أرسطو، د.ت، صفحة 33).

وترتبط الأخلاق بفكرة المسؤولية، حيث يتحمل الإنسان نتائج أفعاله بناءً على اختياراته الحرة. ولذلك فإن الفلسفة الأخلاقية تسعى إلى توضيح الأسس التي يقوم عليها الحكم على الأفعال، سواء كانت صحيحة أم خاطئة(كانط، 1788، صفحة 41).

ويُنظر إلى المسؤولية الأخلاقية على أنها إحدى أهم السمات التي تميز الإنسان عن غيره، إذ إن الإنسان يمتلك القدرة على الاختيار والتفكير قبل اتخاذ القرار، الأمر الذي يجعله مسؤولاً عن النتائج المترتبة على أفعاله. وقد ركزت الفلسفات الحديثة على أن القيمة الأخلاقية للفعل لا تُقاس فقط بنتائجه، وإنما أيضاً بالدوافع التي تقف خلفه. ولذلك فإن الالتزام الأخلاقي لا يعني الامتثال الخارجي للقوانين فحسب، بل يتطلب وجود اقتناع داخلي يدفع الفرد إلى احترام القيم الإنسانية. ومن هذا المنطلق أصبحت الأخلاق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الكرامة الإنسانية وبفكرة احترام الإنسان لذاته ولحقوق الآخرين، الأمر الذي أسهم في تعزيز مبادئ العدالة والمساواة في المجتمعات الحديثة(كانط، 1788، صفحة 41).

وقد اختلفت النظريات الأخلاقية في تفسير مصدر القيم، فبعضها يرى أن الأخلاق تستند إلى العقل، بينما يرى البعض الآخر أنها ترتبط بالعادات والتقاليد الاجتماعية. ومع ذلك فإن معظم الفلاسفة يتفقون على أن الأخلاق تهدف إلى تحقيق السعادة الإنسانية من خلال تعزيز التعاون بين الأفراد(ميل، 1863، صفحة 22).

وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور مدارس أخلاقية متعددة، فهناك الاتجاه العقلي الذي يمنح العقل القدرة على اكتشاف المبادئ الأخلاقية بصورة مستقلة، في مقابل الاتجاه التجريبي والاجتماعي الذي يرى أن الإنسان يكتسب قيمه من بيئته وخبراته وعلاقاته الاجتماعية. ومع تعدد هذه الاتجاهات بقي السؤال الأخلاقي حاضراً: كيف يمكن الوصول إلى حياة إنسانية أفضل؟ وقد حاولت الفلسفات المختلفة الإجابة عن هذا السؤال من خلال تقديم تصورات متنوعة حول مفهوم السعادة والفضيلة والمنفعة والخير العام. لذلك أصبحت الفلسفة الأخلاقية مجالاً مفتوحاً للحوار المستمر حول طبيعة الإنسان والغاية من وجوده وأفضل السبل لتنظيم الحياة المشتركة(ميل، 1863، صفحة 22).

إن أهمية الفلسفة الأخلاقية تكمن في قدرتها على توجيه السلوك نحو تحقيق الخير العام، لأنها تضع معايير تساعد على تقليل الصراعات وتعزيز روح التفاهم داخل المجتمع(بدوي، د.ت، صفحة 60).

وتظهر أهمية الأخلاق بصورة أوضح في المجتمعات المعاصرة التي تواجه تحديات متزايدة نتيجة التطور التكنولوجي والانفتاح الثقافي والتغيرات الاقتصادية. ففي ظل هذه التحولات أصبح الإنسان بحاجة إلى مرجعية أخلاقية تساعده على التعامل مع القضايا الجديدة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والهوية الثقافية. كما أن الأخلاق تؤدي دوراً محورياً في ترسيخ الثقة بين أفراد المجتمع، لأن وجود منظومة قيم مشتركة يحد من النزاعات ويعزز الشعور بالمسؤولية الجماعية. ولهذا لم تعد الفلسفة الأخلاقية موضوعاً نظرياً فقط، بل أصبحت أداة فكرية لفهم المشكلات الاجتماعية وتقديم رؤى تسهم في بناء مجتمعات أكثر استقراراً وإنسانية(بدوي، د.ت، صفحة 60).

فالتسامح من أهم القيم الأخلاقية التي تسهم في تحقيق التعايش السلمي بين الأفراد، حيث يقوم على احترام حرية الآخرين في التفكير والتعبير عن آرائهم دون خوف أو إكراه(لوك، 1689، صفحة 35). ويُعتبر التسامح شرطاً أساسياً لقيام المجتمعات المتحضرة، لأنه يعزز التعاون ويقلل من أسباب النزاع.

ولا يقتصر مفهوم التسامح على مجرد قبول وجود الآخر، بل يمتد إلى الاعتراف بحقه في الاختلاف وحقه في التعبير والمشاركة داخل المجتمع. فالتسامح يمثل ممارسة أخلاقية تتطلب من الإنسان تجاوز الأحكام المسبقة والتعامل مع الآخرين بوصفهم شركاء في الإنسانية. كما أن المجتمعات التي تنجح في ترسيخ ثقافة التسامح تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الاجتماعية والسياسية، لأن الحوار والتفاهم يصبحان بديلاً عن الإقصاء والصراع. لذلك أصبح

التسامح في الفكر المعاصر من المؤشرات الأساسية على تطور المجتمعات ودرجة احترامها للإنسان(لوك، 1689، صفحة 35).

وقد اهتم الفلاسفة بمفهوم التسامح بوصفه مبدأً أخلاقياً يهدف إلى تحقيق الانسجام داخل المجتمع، حيث أكدوا أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين، ولذلك لا بد من وجود قواعد تحكم العلاقات الإنسانية وتمنع الصراع(فولتير، 1764، صفحة 52).

وقد ارتبط مفهوم التسامح تاريخياً بظهور الدعوات إلى احترام التعددية الفكرية والدينية، إذ أدرك المفكرون أن فرض الرأي الواحد يؤدي إلى إنتاج النزاعات وإضعاف الروابط الاجتماعية. ومن هنا جاءت الدعوة إلى بناء فضاء اجتماعي يسمح بتبادل الأفكار ضمن إطار من الاحترام المتبادل. كما أن التسامح يسهم في تطوير المعرفة، لأن الانفتاح على الآراء المختلفة يمنح الأفراد فرصة لتوسيع آفاق التفكير وإعادة النظر في مواقفهم بصورة أكثر عقلانية(فولتير، 1764، صفحة 52).

ويرتبط التسامح بفكرة الاعتراف بالتنوع الثقافي والديني، لأن الاختلاف يُعدّ سمة طبيعية من سمات المجتمعات الإنسانية. وعندما يتقبل الأفراد هذا الاختلاف فإنهم يكونون أكثر قدرة على بناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل(أركون، 1984، صفحة 71).

كما أن الاعتراف بالتنوع لا يعني إزالة الخصوصيات الثقافية أو الدينية، بل يعني بناء إطار مشترك يسمح بتعايش الهويات المختلفة دون صراع. فكل مجتمع يحمل داخله أنماطاً متعددة من التفكير والتعبير، والتسامح يمثل الوسيلة التي تحول هذا التنوع إلى مصدر غنى بدلاً من أن يصبح سبباً للانقسام. ولذلك فإن التربية على قيم الحوار والانفتاح تُعدّ من أهم الوسائل التي تساعد على ترسيخ ثقافة التسامح داخل الأجيال الجديدة(أركون، 1984، صفحة 71).

كما أن التسامح لا يعني التخلي عن المبادئ، بل يعني القدرة على التعايش مع الآخرين رغم وجود اختلاف في الآراء. وهذا يتطلب وجود وعي أخلاقي يساعد على تحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية(ميل، 1859، صفحة 48).

إن المجتمعات التي تشجع التسامح تكون أكثر استقراراً، لأن الحوار يسهم في حل المشكلات بطريقة سلمية بدلاً من اللجوء إلى العنف(بوبر، 1945، صفحة 66).

ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين الفلسفة الأخلاقية والتسامح هي علاقة تكاملية، لأن الأخلاق توفر الأساس النظري الذي ينظم السلوك الإنساني، بينما يمثل التسامح أحد التطبيقات العملية لهذه المبادئ داخل المجتمع. وكلما ازداد وعي الأفراد بالقيم الأخلاقية ازدادت قدرتهم على تقبل الآخر وبناء علاقات أكثر توازناً وعدالة، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على استقرار المجتمع وتقدمه واستمراره(بوبر، 1945، صفحة 66).

ثانياً: العلاقة بين الأخلاق ومواجهة التطرف

يرتبط التطرف غالباً بضعف الوعي الأخلاقي، لأن غياب القيم التي تشجع على الاعتدال قد يؤدي إلى انتشار الأفكار المتشددة التي تقوم على رفض الآخر(الجابري، 2001، صفحة 88). ولذلك فإن تعزيز القيم الأخلاقية يسهم في الحد من النزعات المتطرفة، لأنه يساعد على بناء وعي يقوم على احترام الكرامة الإنسانية.

ولا يُنظر إلى التطرف بوصفه ظاهرة فكرية معزولة، بل يُعدّ نتيجة لتداخل عوامل اجتماعية وثقافية ونفسية تسهم في تشكيل أنماط التفكير والسلوك لدى الأفراد. وعندما يضعف البناء الأخلاقي داخل المجتمع تتراجع قيم الحوار والانفتاح والاعتراف بالاختلاف، الأمر الذي يخلق بيئة مناسبة لنمو الأفكار التي تقوم على الإقصاء ورفض التنوع. لذلك فإن تنمية الوعي الأخلاقي لا تقتصر على تقديم مبادئ نظرية، وإنما تشمل بناء شخصية قادرة على التفكير النقدي والتعامل مع الاختلاف بوصفه ظاهرة طبيعية في الحياة الإنسانية. كما أن التربية القائمة على القيم تسهم في تكوين أفراد أكثر

قدرة على مقاومة الخطابات المتشددة التي تستثمر الجهل والخوف والانغلاق من أجل فرض رؤيتها على الآخرين(الجابري، 2001، صفحة 88).

إن الأخلاق تقوم على مبادئ عامة مثل العدالة والمساواة، وهي مبادئ تساعد على تحقيق التوازن داخل المجتمع. وعندما يشعر الأفراد بوجود عدالة في التعامل فإنهم يكونون أقل عرضة لتبني أفكار متطرفة(أرسطو، 350 ق.م، صفحة 59).

وتُعد العدالة من أهم الركائز التي تحفظ تماسك المجتمع، لأنها تمنح الأفراد شعوراً بالانتماء والثقة بالمؤسسات الاجتماعية. فعندما يشعر الإنسان بأنه يُعامل بصورة منصفة وأن حقوقه مصونة، تقل احتمالية انجذابه نحو الأفكار التي تدعو إلى المواجهة أو الانتقام أو الانفصال عن المجتمع. أما في البيئات التي يسود فيها الإقصاء أو التمييز فقد تتولد لدى بعض الأفراد حالة من الشعور بالاغتراب أو فقدان الثقة، وهو ما قد يشكل أرضية خصبة لظهور النزعات المتشددة. ومن هنا فإن تحقيق العدالة لا يُعدّ مطلباً قانونياً فقط، بل هو ضرورة أخلاقية تساهم في حماية المجتمع من مظاهر الانقسام والتوتر(أرسطو، 350 ق.م، صفحة 59).

كما أن التربية الأخلاقية تسهم في تنمية الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، لأن الفرد يدرك أن أفعاله تؤثر في المجتمع. ولذلك فإن نشر القيم الأخلاقية يساعد على تقليل السلوك العدواني ويعزز روح التعاون(كانط، 1788، صفحة 73).

وتبدأ التربية الأخلاقية منذ المراحل الأولى من حياة الإنسان، حيث تتشكل منظومة القيم من خلال الأسرة والمدرسة والبيئة الاجتماعية. وكلما كان التعليم قائماً على تنمية التفكير المستقل وتعزيز قيم الاحترام والمسؤولية، ازدادت قدرة الأفراد على اتخاذ مواقف عقلانية تجاه القضايا الاجتماعية المختلفة. كما أن التربية الأخلاقية لا تهدف إلى فرض أنماط محددة من التفكير، بل تسعى إلى تنمية القدرة على التمييز بين السلوك الذي يحقق الخير العام والسلوك الذي يسبب الضرر للآخرين. ولذلك فإن الاستثمار في التربية الأخلاقية يُعدّ من الوسائل طويلة الأمد للحد من العنف والتطرف، لأنه يرسخ داخل الفرد شعوراً دائماً بالالتزام تجاه المجتمع(كانط، 1788، صفحة 73).

ومن المهم التأكيد على أن مواجهة التطرف لا تعتمد فقط على الإجراءات القانونية، بل تحتاج إلى معالجة فكرية تسهم في تصحيح المفاهيم الخاطئة التي يستند إليها المتطرفون(حرب، 2005، صفحة 29).

فالإجراءات الأمنية والقانونية قد تسهم في الحد من المظاهر المباشرة للتطرف، لكنها لا تكون كافية إذا لم تُرافقها جهود فكرية وثقافية تعالج الجذور العميقة للمشكلة. إذ إن الفكر المتطرف غالباً ما يعتمد على تأويلات أحادية ومغلقة للواقع، ويقوم على تقسيم المجتمع إلى فئات متعارضة بصورة مطلقة. ومن هنا تبرز أهمية الخطاب الثقافي والتعليمي في تقديم بدائل معرفية تقوم على الحوار والعقلانية والانفتاح. كما أن المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية تؤدي دوراً مهماً في نشر الوعي النقدي الذي يساعد الأفراد على تحليل الأفكار وعدم الانسياق خلف الخطابات التي تعتمد على التبسيط أو التحريض أو التخويف(حرب، 2005، صفحة 29).

إن الفلسفة الأخلاقية تقدم إطاراً فكرياً يساعد على تحليل أسباب التطرف، لأنها تركز على دراسة الدوافع التي تؤثر في سلوك الإنسان، مما يسهم في إيجاد حلول قائمة على الحوار بدلاً من الصراع(أركون، 1984، صفحة 96).

ومن خلال هذا المنظور تتيح الفلسفة الأخلاقية إمكانية الانتقال من معالجة النتائج إلى فهم الأسباب، إذ إنها تبحث في الظروف الفكرية والاجتماعية التي تؤدي إلى تكوين المواقف المتشددة. كما تؤكد على أن الإنسان كائن قادر على المراجعة وإعادة التفكير، ولذلك فإن الحوار يمثل وسيلة أساسية لإحداث التغيير داخل المجتمعات. وعندما تُبنى العلاقات الإنسانية على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بالكرامة الإنسانية يصبح المجتمع أكثر قدرة على مواجهة أشكال التطرف المختلفة. لذلك فإن تعزيز الثقافة الأخلاقية ونشر قيم المسؤولية والاعتدال والتسامح لا يمثل خياراً فكرياً فحسب، بل يُعدّ ضرورة اجتماعية تسهم في حماية الاستقرار وتعزيز التماسك المجتمعي على المدى البعيد(أركون، 1984، صفحة 96).

ثالثاً: دور القيم الأخلاقية في بناء المجتمع

تلعب القيم الأخلاقية دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، لأنها تحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد وتساعد على تنظيم السلوك داخل المجتمع. فالمجتمع الذي يقوم على الاحترام المتبادل يكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات التي تهدد وحدته(أرسطو، د.ت، صفحة 81).

ولا يمكن فهم الاستقرار الاجتماعي بوصفه حالة جامدة أو ظرفاً مؤقتاً، بل هو نتيجة مباشرة لمدى رسوخ القيم الأخلاقية داخل البنية الاجتماعية. فحينما تتجذر قيم الاحترام والتعاون والصدق داخل العلاقات اليومية بين الأفراد، يصبح المجتمع أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية. كما أن القيم الأخلاقية تؤدي دوراً وقائياً، إذ تعمل على الحد من السلوكيات التي قد تؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية مثل العنف أو الغش أو التمييز. ومن هنا فإن الأخلاق لا تُعدّ مجرد منظومة مثالية، بل هي آلية تنظيمية تحفظ توازن المجتمع وتضمن استمراريته عبر الأجيال. كما أن المجتمعات التي تضعف فيها هذه القيم غالباً ما تواجه اضطرابات داخلية نتيجة تراجع الثقة بين الأفراد(أرسطو، د.ت، صفحة 81).

إن العدالة تمثل أحد أهم القيم التي تسهم في بناء مجتمع متماسك، لأنها تقوم على مبدأ المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات. وعندما تتحقق العدالة فإن ذلك يؤدي إلى تقليل الشعور بالظلم الذي قد يدفع بعض الأفراد إلى تبني أفكار متطرفة(رولز، 1971، صفحة 102).

وتُعد العدالة من القيم المؤسسة لأي نظام اجتماعي ناجح، لأنها تعكس مدى احترام المجتمع لحقوق أفراده دون تمييز أو إقصاء. وقد أكد الفكر الفلسفي الحديث أن غياب العدالة يؤدي إلى خلق فجوات اجتماعية واسعة بين الفئات المختلفة، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار العام. فعندما يشعر الأفراد بأن الفرص موزعة بشكل غير متكافئ، أو أن القانون لا يُطبق على الجميع بنفس الدرجة، تتولد لديهم حالة من الإحباط قد تتحول إلى رفض للنظام القائم. وعلى العكس من ذلك، فإن تحقيق العدالة يعزز الانتماء ويقوي الشعور بالثقة في المؤسسات، مما يجعل الأفراد أكثر استعداداً للتعاون والمشاركة في بناء المجتمع(رولز، 1971، صفحة 102).

كما أن المسؤولية الأخلاقية تشجع الأفراد على الالتزام بالقوانين التي تهدف إلى حماية حقوق الآخرين، مما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار. ولذلك فإن نشر الوعي الأخلاقي يعدّ خطوة مهمة في بناء مجتمع يسوده التعاون(كانط، 1785، صفحة 54).

وتتجلى المسؤولية الأخلاقية في كونها علاقة واعية بين الفرد ونتائج أفعاله، إذ لا يقتصر دور الإنسان على تنفيذ القوانين، بل يمتد إلى إدراك الأبعاد الأخلاقية لسلوكه. فالفرد المسؤول أخلاقياً هو الذي يراعي أثر أفعاله على الآخرين قبل الإقدام عليها، ويضع في اعتباره المصلحة العامة إلى جانب المصلحة الشخصية. ومن هنا فإن تعزيز التربية الأخلاقية يسهم في بناء شخصية متوازنة قادرة على احترام القانون من منطلق داخلي وليس فقط من خلال الخوف من العقاب. كما أن ترسيخ هذا النوع من الوعي يقلل من مظاهر الفوضى الاجتماعية ويعزز ثقافة الالتزام والتعاون، وهو ما ينعكس إيجاباً على استقرار المجتمع ككل(كانط، 1785، صفحة 54).

وتسهم القيم الأخلاقية أيضاً في تعزيز الثقة بين الأفراد، لأن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية يساعد على تقليل النزاعات ويعزز روح التضامن داخل المجتمع(بوبر، 1945، صفحة 91).

وتُعد الثقة الاجتماعية من أهم العوامل التي تضمن استمرارية أي مجتمع، إذ بدونها تصبح العلاقات الإنسانية قائمة على الشك والحذر بدلاً من التعاون والانفتاح. وعندما يلتزم الأفراد بالقيم الأخلاقية مثل الصدق والوفاء والاحترام، تتعزز الروابط الاجتماعية وتزداد قدرة المجتمع على العمل المشترك. كما أن الثقة تسهم في تسهيل التفاعلات الاقتصادية والسياسية، لأنها تقلل من الحاجة إلى الرقابة الصارمة وتزيد من كفاءة المؤسسات. وفي المقابل، فإن غياب الثقة يؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية وظهور النزاعات التي قد تهدد الاستقرار العام. لذلك فإن بناء مجتمع أخلاقي قائم على الثقة المتبادلة يمثل أحد أهم شروط التنمية والاستقرار في آن واحد(بوبر، 1945، صفحة 91).

رابعاً: تطبيقات معاصرة للفلسفة الأخلاقية في نشر ثقافة التسامح

أصبحت الفلسفة الأخلاقية في العصر الحديث أداة مهمة لمعالجة العديد من المشكلات الاجتماعية، ومن أبرزها مشكلة التطرف الفكري التي تهدد استقرار المجتمعات. ويمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية في مجالات متعددة مثل التعليم والإعلام والقانون، بهدف تعزيز ثقافة التسامح والاعتدال(ديوي، 1916، صفحة 77).

وفي هذا السياق، لم تعد الفلسفة الأخلاقية مجرد تأملات نظرية منفصلة عن الواقع، بل تحولت إلى إطار عملي يمكن توظيفه في فهم الظواهر الاجتماعية المعقدة والتعامل معها. فالتطرف الفكري، بوصفه أحد أخطر التحديات المعاصرة، لا ينشأ بشكل مفاجئ، بل يتشكل تدريجياً عبر تراكمات فكرية واجتماعية وثقافية. ومن هنا تأتي أهمية القيم الأخلاقية بوصفها أدوات وقائية وعلاجية في آن واحد، إذ تعمل على بناء وعي إنساني قادر على مقاومة الانغلاق الفكري، وتعزيز الانفتاح على الآخر بوصفه شريكاً في الوجود الإنساني. كما أن تطبيق الفلسفة الأخلاقية في السياسات العامة يسهم في خلق بيئة اجتماعية أكثر توازناً، تقل فيها حدة الصراعات الفكرية ويزداد فيها حضور الحوار العقلاني(ديوي، 1916، صفحة 77).

يلعب التعليم دوراً مهماً في ترسيخ القيم الأخلاقية، لأن المؤسسات التعليمية تسهم في تشكيل وعي الأفراد وتوجيه سلوكهم نحو احترام الآخرين. وعندما يتعلم الطلبة مبادئ الحوار والتفكير النقدي فإنهم يصبحون أكثر قدرة على تقبل الاختلاف(محمود، د.ت، صفحة 66).

ويُعد التعليم أحد أهم أدوات إعادة إنتاج الثقافة الأخلاقية داخل المجتمع، لأنه لا يقتصر على نقل المعرفة، بل يتجاوز ذلك إلى بناء الشخصية الإنسانية. فعندما تُدمج القيم الأخلاقية داخل المناهج التعليمية، يصبح الطالب قادراً على فهم العالم من حوله بطريقة أكثر نضجاً وتوازناً. كما أن التعليم الذي يعتمد على الحوار بدلاً من التلقين يعزز القدرة على التفكير المستقل، ويقلل من قابلية الفرد للانقياد وراء الأفكار المتشددة. ومن المهم أيضاً أن يتضمن النظام التعليمي أنشطة تعزز العمل الجماعي والاحترام المتبادل، لأن ذلك يسهم في بناء جيل يؤمن بالتنوع ويعتبره مصدراً للقوة لا سبباً للصراع(محمود، د.ت، صفحة 66).

كما أن وسائل الإعلام يمكن أن تسهم في نشر ثقافة التسامح من خلال تقديم محتوى يركز على أهمية التعايش السلمي، لأن الإعلام يؤثر في تشكيل الرأي العام ويساعد على نشر الوعي بالقيم الإنسانية(ماكلوهان، 1964، صفحة 39).

وتُعد وسائل الإعلام من أكثر الأدوات تأثيراً في تشكيل الوعي الجمعي داخل المجتمعات الحديثة، إذ تلعب دوراً محورياً في نقل الأفكار والقيم وتوجيه الاتجاهات العامة. وإذا تم توظيف الإعلام بشكل مسؤول فإنه يمكن أن يصبح وسيلة فعالة لتعزيز القيم الأخلاقية ونشر ثقافة التسامح. أما إذا تم استغلاله في نشر خطاب الكراهية أو التضليل، فإنه قد يسهم في زيادة الانقسام الاجتماعي وتعميق التوترات. لذلك فإن مسؤولية الإعلام لا تقتصر على نقل المعلومات، بل تمتد إلى المشاركة في بناء وعي اجتماعي قائم على احترام الإنسان وقبول الاختلاف. كما أن الخطاب الإعلامي المتوازن يسهم في تقليل الصور النمطية السلبية ويعزز الفهم المتبادل بين مختلف فئات المجتمع(ماكلوهان، 1964، صفحة 39).

وتُعدّ القوانين أيضاً وسيلة مهمة لحماية حقوق الأفراد وضمان المساواة بينهم، لأن وجود نظام قانوني عادل يساعد على تحقيق الاستقرار داخل المجتمع ويحد من النزاعات(رولز، 1971، صفحة 118).

إن القانون يمثل الإطار التنظيمي الذي تُترجم من خلاله القيم الأخلاقية إلى قواعد ملزمة تنظم العلاقات الاجتماعية. وعندما يكون النظام القانوني قائماً على مبادئ العدالة والمساواة، فإنه يعزز ثقة الأفراد بالمؤسسات ويقلل من احتمالات الصراع. كما أن القانون لا يحقق أهدافه بشكل كامل ما لم يكن مدعوماً بوعي أخلاقي لدى الأفراد، لأن الامتثال الحقيقي للقانون ينبع من القناعة الداخلية بأهميته، وليس فقط من الخوف من العقوبة. ولذلك فإن التكامل بين القانون والأخلاق يمثل أساساً ضرورياً لبناء مجتمع مستقر وعادل(رولز، 1971، صفحة 118).

إن الاستفادة من الفلسفة الأخلاقية في العصر الحديث لا تقتصر على الجانب النظري، بل تمتد لتشمل تطبيقات عملية تسهم في بناء مجتمع يسوده الاحترام والتعاون بين أفراده(أركون، 1984، صفحة 133).

ومن خلال هذا التكامل بين النظرية والتطبيق، تصبح الفلسفة الأخلاقية أداة فعالة في معالجة المشكلات المعاصرة، لأنها تقدم رؤية شاملة للإنسان بوصفه كائناً أخلاقياً واجتماعياً في الوقت نفسه. كما أن توظيف المبادئ الأخلاقية في السياسات التعليمية والإعلامية والقانونية يعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات الفكرية والثقافية. وبذلك فإن الفلسفة الأخلاقية لا تبقى محصورة في نطاق التفكير الفلسفي، بل تتحول إلى قوة فاعلة تسهم في إعادة بناء الوعي الإنساني على أسس من الحوار والاحترام والمسؤولية المشتركة(أركون، 1984، صفحة 133).

ألخاتمة

- يتضح من خلال هذا البحث أن الفلسفة الأخلاقية تمثل أساساً مهماً في بناء ثقافة التسامح ومواجهة التطرف، لأنها تقدم مجموعة من المبادئ التي تساعد على توجيه سلوك الإنسان نحو تحقيق الخير العام. وقد بين البحث أن القيم الأخلاقية مثل العدالة والمساواة تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل أسباب العنف
- أظهر البحث أن القيم الأخلاقية ليست مجرد أفكار نظرية، بل هي ممارسات يومية تنعكس في سلوك الأفراد داخل المجتمع، وأن غيابها يؤدي إلى اختلال في العلاقات الاجتماعية وظهور أنماط من السلوك العنيف أو المنغلق. لذلك فإن تعزيز التربية الأخلاقية يمثل خطوة أساسية نحو بناء مجتمع أكثر توازناً وقدرة على مواجهة التحديات المعاصرة.
- أظهر البحث أن التسامح يمثل قيمة أساسية تقوم على احترام الاختلاف، وهو ما يساعد على تحقيق التعايش السلمي بين الأفراد رغم تنوع أفكارهم ومعتقداتهم. ولذلك فإن نشر ثقافة التسامح يعدّ خطوة مهمة في مواجهة التطرف
- وفي هذا الإطار، يتبين أن التسامح لا يعني إلغاء الاختلاف أو تجاهله، بل يعني تنظيمه داخل إطار من الاحترام المتبادل الذي يسمح بتعايش الأفكار دون صراع. كما أن ترسيخ هذه القيمة يتطلب جهداً مشتركاً من المؤسسات التعليمية والإعلامية والقانونية، إضافة إلى دور الأسرة في بناء الوعي الأولي لدى الأفراد.
- وقد تبين أن التعليم والإعلام والقانون تلعب دوراً مهماً في تعزيز القيم الأخلاقية، لأن هذه المؤسسات تسهم في تشكيل وعي الأفراد وتوجيه سلوكهم نحو احترام الآخرين. كما أن الحوار يمثل وسيلة فعالة لحل النزاعات بطرق سلمية
- وفي ضوء ذلك، فإن التكامل بين هذه المؤسسات يشكل منظومة متكاملة لإنتاج وعي اجتماعي جديد يقوم على التعاون والتفاهم بدلاً من الصراع. كما أن الحوار لا يمثل مجرد أداة للتواصل، بل هو آلية معرفية وأخلاقية تساعد على فهم الآخر وإعادة بناء العلاقات الإنسانية على أسس أكثر إنصافاً.
- وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الفلسفة الأخلاقية ليست مجرد مجال نظري، بل هي وسيلة عملية تساعد على بناء مجتمع يسوده التعاون والتفاهم. ولذلك فإن الاهتمام بالقيم الأخلاقية يسهم في تحقيق الاستقرار ومواجهة الأفكار المتشددة

قائمة المصادر والمراجع

- أرسطو. (350 ق.م/ترجمة عربية حديثة) *السياسة*. ترجمة: أحمد لطفي السيد (أو ترجمات عربية متعددة). القاهرة: دار الكتب
- أرسطو. (د.ت/ترجمة عربية حديثة) *الأخلاق إلى نيقوماخوس*. ترجمة: أحمد لطفي السيد (أو عبد الرحمن بدوي في بعض الطبعات العربية). القاهرة: دار الكتب
- أركون، محمد. (1984) *الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد*. ترجمة عربية. بيروت: دار الساقي.
- بوبر، كارل. (1945/ترجمة عربية) *المجتمع المفتوح وأعداؤه*. ترجمة: أحمد المستجير . بيروت: دار التنوير
- بدوي، عبد الرحمن. (د.ت) *موسوعة تاريخ الفلسفة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الجابري، محمد عابد. (2001) *العقل الأخلاقي العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حرب، علي. (2005) *نقد العنف*. بيروت: دار الطليعة.

- ديوي، جون. (1916) *الديمقراطية والتربية* .ترجمة: محمد لبيب شقير . القاهرة: دار المعارف.
- زكي نجيب محمود. (د.ت) *تجديد الفكر العربي* .القاهرة: دار الشروق.
- رولز، جون. (1971) *نظرية في العدالة* .ترجمة: ليلى الطويل أو خليل كلفت. بيروت: المنظمة العربية للترجمة / دار الفارابي
- فولتير. (1764) *القاموس الفلسفي* .ترجمة عربية حديثة بيروت: دار التنوير.
- كانط، إيمانويل. (1785) *تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق* .ترجمة: فتحي المسكيني بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- كانط، إيمانويل. (1788) *نقد العقل العملي* .ترجمة عربية أكاديمية بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- لوك، جون. (1689) *رسالة في التسامح* .ترجمة: عبد الرحمن بدوي القاهرة: دار النهضة العربية.